



## قضايا وآراء

### العلاقة السورية - الأميركية:

### نصف قرن من الود المفقود

ربما يحق لنا ان نتخيل شكل الشرق الاوسط كيف سيكون فيما لو كانت علاقة اخرى مختلفة غير التي عهدناها تربط كلا من الولايات المتحدة الاميركية وسوريا، ولنا ان نتخيل بالتالي وبحكم هكذا علاقة مفترضة، شكل العلاقة التي تربط كلا من إسرائيل وبقية الدول العربية. نقول ذلك ليس لرغبة في تضخيم أهمية ودور سوريا الاقليمي بقدر ما هي الغاية منه معرفة مصير قضية شغلت العالم طوال أكثر من نصف قرن، لا بل الى الآن لا يبدو ان في الأفق القريب ما يبذر باقتراب حل عادل ونهائي يبعد عن أبناء المنطقة شبح الحروب والموت اليومي.

فتاريخياً، وبحكم ارتباطها الجيولوتيكي والسيكولوجي بفلسطين، شكلت سوريا، إضافة لصر، الجناح الثاني المركزي في معادلة الصراع القومي مع الدولة العبرية، لكن ومع خروج مصر نهاية السبعينيات من الصراع لصالح خيار السلام، شهدت هذه المعادلة أولى اختلالاتها التاريخية وتركت الجناح الآخر - سوريا وحيداً يحاول ما استطاع إعادة التوازن عبر محافظته على جذوة من الصراع مستمرة من خلال استراتيجيات البدائل، حتى ولو لم توازي هذه البدائل مجتمعة الثقل الذي كانت تشكله مصر، لكن ومع الوقت حققت الدبلوماسية السورية، دبلوماسية النفس الطويل، نجاحاً ملحوظاً يدل عليه المآزق الذي تواجهه اليوم عملية السلام العربية الإسرائيلية دون مشاركة دائمة وفعالية من قبل سوريا، هذه العملية التي أجلت دون مبرر أهم مساراتها من حيث دلالاتها التاريخية، والإكبر ثقلاً بعد خروج مصر من عملية الصراع، لكنه في الوقت نفسه المسار الأكثر سهولة من حيث قلة تعقيداته على الأرض. وفي هذا الصدد ربما يؤخذ على الدبلوماسية الأميركية عدم إيلائها هذا المسار ما يستحقه من أهمية وتكثيف للجهود، وهي التي تدرك تماماً ماذا يعني بقاء سوريا بكل ثقلها القومي خارج عملية السلام.

لكن لماذا سوريا تكتسب كل هذه الأهمية؟ ولم على الدبلوماسية الأميركية ان تعيد رسم أولوياتها فيما يخص سياساتها في المنطقة ككل وبخاصة الموقف من سوريا؟ لا بد من التأكيد ان إعادة رسم الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة صارت ضرورية أكثر من أي وقت مضى، نظراً للخطب الذي تواجهه عملية السلام برمتها على خلفية أداء الإدارة الأميركية السابقة، التي غالت في انحيازها لإسرائيل، وعلى خلفية تجدد الشعور المناهض والعدائي لها في المنطقة حينما لعبت إسرائيل عبر قمعها الدموي للانتفاضة الفلسطينية دوراً كبيراً فيه، كذلك على خلفية سياساتها تجاه العراق، فهي من جهة لم تستطع إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، كما أنها لم تستطع ان تمنع الشعور الإيجابي الذي بدأ يتنامى تجاه مأساة الشعب العراقي المحاصر من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق بضرورات رسم استراتيجيات جديدة تخص سوريا، فربما يعود ذلك للدور الاقليمي الهام الذي تشكله، والمستمد بالاصل من العمق الحضاري الذي تشكله دمشق في بلاد الشام والمنطقة العربية، باعتبارها أول عاصمة في التاريخ، وفيما بعد، وعبر السنوات اللاحقة، العاصمة المركزية للكثير من الدول والحضارات الكبيرة التي عاشت في المنطقة، ومن الاسباب أيضاً تنبوؤ سوريا منذ مطلع القرن العشرين دوراً ريادياً في نشوء مجمل حركات التحرر والاحزاب ذات التوجهات القومية والسياسية الراديكالية التي تركت بصماتها على خارطة السياسة للشرق الاوسط لفترة طويلة، إضافة لتوسط سوريا جغرافياً للوطن العربي وتشكيلها جسراً تجارياً واقتصادياً وثقافياً بين مشرقه ومغربيه، ووفق كل ذلك وأهمه قيام إسرائيل على حدودها الجنوبية مع ما يعنيه ذلك من توقع لاستمرارية الصراع بين دولتين تمثل كل منهما مشروعاً منافساً للآخر، بل ربما لاغياً له، المشروع العربي القومي والمشروع الصهيوني.

وتاريخياً تأثرت العلاقة السورية الأميركية بشكل خاص، والعربية الأميركية عموماً، ولعقود طويلة، بظروف الصراع العربي الإسرائيلي وتناقض هذين المشروعين، وكان الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل طوال سنوات الصراع هو العامل الأبرز في اتخاذ سوريا مواقف ونهج سياسات عدائية تجاه الولايات المتحدة في المنطقة، لا بل ان الشرح في العلاقة الثنائية بدأ منذ الأيام الأولى لإعلان قيام دولة إسرائيل حينما وقفت الولايات المتحدة على رأس الدول الداعمة لقرار الأمم المتحدة الذي «صنع» إسرائيل وأوجدها في المنطقة. وجدير بالذكر ان التوجهات والنظرة السورية للولايات المتحدة لغاية صدور هذا القرار لم تكن كذلك، فالولايات المتحدة والموقف منها محلياً كان مقدراً له ان يأخذ منحى مختلفاً فيما لو قيض للرغبة الشعبية ومواقف بعض السياسيين والزعماء السوريين ان تبلغ مرادها عشية وصول لجنة (كينغ كراين) لدمشق لتقصي الحقائق عام ١٩١٩، حيث طالب أولئك الوجهاء الذين اجتمعوا مع اللجنة بانتداب أميركي، وفي أقصى الاحوال بريطاني، اذا كان لا بد من انتداب على سوريا، غير ان هذه الرغبة سرعان ما أصبحت مجرد قصة في ذمة التاريخ وفي الوثائق الصفرية بعد ان قامت الدولة اليهودية وتوضح حجم الدعم الذي تلقاه من الولايات المتحدة.

وفيما بعد، شكل العام ١٩٦٧، وبسبب الظروف المحيطة بالحرب العربية الإسرائيلية، إضافة لموقع كل من سوريا وإسرائيل على خارطة التحالفات للدولتين العظميين في فترة الحرب الباردة، ذروة العداء والتناقض بين الولايات المتحدة وسوريا لتبلغ حد القطيعة احتجاجاً على موقف واشنطن المساند لإسرائيل في الحرب، وبرغم ان العلاقة الدبلوماسية عادت بين البلدين إثر الزيارة التي قام بها الرئيس نيكسون لدمشق عام ١٩٧٤، إلا ان ظلال الموقف الأميركي المساند لإسرائيل وضع سقفا للعلاقة السورية الأميركية وجذر «لغات» شعبية سورية منعت تطبيع العلاقات بين البلدين، لكن وبرغم كل هذا الماضي العدائي، وبرغم تأثيرات اللوبي اليهودي على القرار الأميركي لناحية استمرار العداء لسوريا، فثمة اختراقات حققتها لقاءات القمم التاريخية بين بعض الرؤساء الأميركيين والرئيس الراحل حافظ الأسد ساعدت في الإبقاء ولو على «شعرة معاوية»، وفي هذا السياق ربما كان لسقوط الاتحاد السوفياتي إضافة لجملة المواقف والخيارات السورية المستجدة منذ اوائل التسعينيات، إضافة الى حرب الخليج الثانية والمساهمة السورية فيها، ربما شكلت هذه المستجدات الدولية والاقليمية الانعطاف الجديد في مسيرة العلاقات بين البلدين، فبعد مؤتمر مدريد الذي ترك الباب مفتوحاً للتنبؤ بمستقبل في العلاقات أكثر دفئاً، راح الكثير من المتابعين الغربيين للشأن السوري يتحدثون عن دور إقليمي جديد لسوريا يتناسب وموقعها الاقليمي، وأصبح في الوقت نفسه ضروريا بعد خياراتها «الجديدة».

وبالفعل عكست مسيرة المفاوضات السورية الإسرائيلية عبر جولاتها المتعددة، وآخرها التي جرت في شيرزتاون الأميركية، حالة من الحوار الودي غير المباشر بين بعض من المسؤولين السوريين والأميركيين، وسمحت بالتعرف على الآخر عن كثب بعد سنوات من طغيان الأفكار والتقييمات المسبقة، لا بل ان هذا الاحتكاك عن قرب سمح لحوالي ثلاثين من رجال الاعمال السوريين بالقيام بزيارة عمل للولايات المتحدة للبحث في أشكال محتملة للتعاون المستقبلي على المستويات الاقتصادية، وفيما بعد سمحت هذه الخطوة بقيام مجلس سوري - أميركي لرجال الاعمال، حتى ان مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية مثل نيد ووكر ذهبوا للقول بأن «الولايات المتحدة لا تفرض عقوبات على سوريا بل تفرض إجراءات فنية لبعض الوقت، وهي لا تمنع التعامل مع سوريا»، موضحاً ان انطباعاً خاطئاً موجود في ذهن بعض من رجال الاعمال الأميركيين، وفيما بعد لم يجد أكثر من مسؤول أميركي الى ان العلاقات والاجراءات ستزول تماماً في ضوء تحقيق تقدم في مسيرة المفاوضات، وقبل هذه الخطوات الاقتصادية كان أكثر من ١٩٣ متقلاً سورياً سافروا الى الولايات المتحدة في إطار «الزائر الدولي» منهم ١٢ كاتباً سورياً معروفاً، غير ان مساهمة الود هذه سرعان ما تلاشت عند الانتكاسة التي شهدتها مسيرة المفاوضات السورية الإسرائيلية في العشرين من كانون الثاني / يناير من العام الماضي، ولتتبدد نهائياً بعد الفشل الذي شهدته قمة جنيف بين الرئيس الراحل حافظ الأسد والرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون الذي كرس من بعدها كل جهود إدارته للمسار الفلسطيني دون ان يستطيع إحراز أي تقدم فعلي.

واليوم ومع إدارة أميركية جديدة، وبعد عقود من العلاقات الثنائية غير الودية انحصرت أسبابها في الانحياز الأميركي المنتطح لإسرائيل، ورسختها فيما بعد خارطة التحالفات الدولية إبّان الحرب الباردة، كيف ستمضي مسيرة هذه العلاقات وهل ستبقى محكومة في انتعاشها لمجرد خطوات متقدمة تأتي بها مفاوضات عملية السلام على مسارها السوري، ام انها ستبحث عن مفردات مشتركة بمعزل عن المعادلة الإسرائيلية؛ المعطيات والمتغيرات في كلا البلدين تفرض ذلك، غير ان

إيقاع اللغة القديمة والمفاهيم المسبقة عن الآخر ما زالت مستخدمة ويبدو انها ستبقى كذلك حتى حصول اختراق نوعي على جبهة السلام مع إسرائيل، وهذا ليس مستغربا، لطالما حُفرت أكثر من خمسين سنة من الصراع العربي الإسرائيلي بصماتها على العلاقة الثنائية وتحدت بموجب تطوراتها.

(\*) كاتب سوري.

شعبان عبود \*

## هل اقرب الترحيل التالي للفلسطينيين... خطوة أخرى؟

يتضمن العدد الحالي للفصلية الأميركية المرموقة MIDDLE EAST POLICY (العدد ٢٠٠١) دراسة للباحث رونالد بلاير (BLEIER) بعنوان «الطرد التالي للفلسطينيين: هل اقرب خطوة أخرى؟».

تصدر هذه الفصلية منذ منتصف عام ١٩٨٢ عن «مجلس سياسة الشرق الاوسط» (MEPC)، الذي تأسس قبل ذلك بعام واحد لتوسيع نطاق المناقشات العامة وفهم القضايا المؤثرة على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. ويضم مجلس ادارة هذه المنظمة التحقيقية عددا من كبار المسؤولين السابقين، والاكاديميين، ورجال الأعمال، بينهم وزير سابق للدفاع (كارولوتشي) واثنان من المساعدين السابقين لوزراء الدفاع أرميتاج وفريمان (رئيس مجلس الادارة الحالي)، والسيناتور السابق جورج ماكغفرن، وثلاثة من المحررين من أصل عربي: نجيب حلي، وطلعت عثمان، وفؤاد ريحاني. وتتألف اللجنة الاستشارية لتحرير المجلة من سبعة أكاديميين ومؤلفين معروفين، بينهم غراهام فولر ووليم كوانت وإيان لوستيك وشبلي تلحمي. والعدد الحالي مهدي الى ذكرى عضوة اللجنة الاستشارية القومية، الباحثة والكاتبة التي أعزت بصداقتها، غرايس هولسيل (HALSELL)، التي توفيت في أواخر العام الماضي عن ٧٧ سنة.

يدير كاتب الدراسة عن الفلسطينيين، رونالد بلاير، مشروع أبحاث ودراسات متعمقة في القضايا الديموغرافية والبيئية والأمنية، يُعرف اختصارا باسم «ديسيب» (DESIP). وهو باحث متبحر في شؤون الشرق الاوسط والمياه، انقلب من «صهيوني ملتزم الى معاد للصهيونية» لأسباب عدة كانت بداياتها الأساسية مع وصول مناحيم بيغن الى الحكم عام ١٩٨١ والغزو الوحشي للبنان ومخيمات الفلسطينيين في العام التالي (راجع السيرة الذاتية لحياته السياسية، كما كتبها في عدد تشرين الثاني ١٩٩٢ لمجلة «ذي واشنطن ريبورت أون ميدل إيست أفيرز»). في ما يأتي النص الكامل لدراسة بلاير.

قبل أسابيع قليلة من تفجر انتفاضة الأقصى، استضاف برنامج «ليون تشارني» رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق شامير، الذي أعطى مشاهدي التلفزيون الأميركي، بلغة صريحة على نحو معهود، صورة واضحة عن استراتيجية الحكومة الإسرائيلية. فعندما سُئل عما إن كان على الحكومة الإسرائيلية، في ظنه، التنازل عن مزيد من الأراضي للفلسطينيين، قال لا، قطعاً لا. وشرح ان الإسرائيليين يحتاجون الى الاحتفاظ بكل الأراضي التي يمسكون بها حالياً، قائلاً إن إسرائيل بلد صغير وليس في وسعه ان يهب المزيد من الأراضي. وعلى نحو مماثل، رأى ان ما من حاجة للإسرائيليين للتخلي عن مرتفعات الجولان. ومضى في شرحه الى القول ان الهدف السياسي الرئيسي لإسرائيل يجب ان يكون مضاعفة عدد سكانها (اليهود) الى عشرة ملايين في أقصر فترة ممكنة.

لم يذكر شامير اي شيء في المقابلة عن الكيفية التي سوف تتدبر فيها إسرائيل إيجاد الموارد، وبخاصة الأرض والمياه، لاستيعاب مثل هذا النمو. فالضغط الحالي على الموارد هائل بالمقارنة مع ما كان عليه، مثلاً، قبل ثمانين عاماً فقط، في الوقت الذي صدر فيه إعلان بفوز عام ١٩١٧، عندما كان هناك سنون ألف يهودي فقط يعيشون في فلسطين السابقة، من أصل عدد السكان الإجمالي البالغ نحو ستمئة وثمانين ألفاً. واليوم، يعيش في المساحة عينها ستة ملايين مواطن إسرائيلي تقريباً، بالإضافة الى نحو مليون ومئتي ألف فلسطيني في الضفة الغربية وغزة. ولا يحتاج المرء بالضرورة الى ان يكون مالتوسا ليفهم ان التأثيرات السياسية، مع هذا النوع من الضغط على الموارد، سوف تعكس الندرة الناجمة عن ذلك. وقد ينظر الى السياسات التي انتهجها باراك، وبالفعل الى تلك السياسات الرفضية لكل حكومة إسرائيلية من دون استثناء منذ عام ١٩٤٨، على انها انعكاس للصراع على الموارد النادرة الوجود.

من الممكن ان يساعد صمت شامير عن السؤال المتعلق بالموارد في إلقاء الضوء على الاحداث الراهنة، فيما تستمر انتفاضة الأقصى في تكديس الضحايا، حيث صار عدد القتلى اكثر من ثلاثمئة وثمانين، بنسبة عشرة فلسطينيين الى الإسرائيلي الواحد. وان كانت آراء شامير تعكس بدقة آراء الحكومة الإسرائيلية، فإن من شأن ذلك توضيح انعدام التنازلات الجدية التي قدمها الإسرائيليون الى الفلسطينيين في فترة ما بعد رابين. أضف الى ذلك ان للإصرار الشاميري / الإسرائيلي على الاحتفاظ بالموارد المحلية، لمصلحة طرف واحد فقط في النزاع، متضمنات خطيرة بالنسبة الى السياسة المستقبلية.

كيف بدأت الانتفاضة: في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، سمحت حكومة إيهود باراك لزعيم المعارضة الليكودية أرييل شارون ومعه ألف جندي إسرائيلي بزيارة الأقصى، وهو عمل رأى فيه الكثيرون استفزازاً متعمداً. وعندما احتج آلاف الفلسطينيين سلمياً، بعد خروجهم من صلاة الجمعة في اليوم التالي، كان الرد الإسرائيلي عنيفاً وغير متناسب، حيث جوبه المصلون المسلمون بحضور ضخّم واستفزازي للجيش الإسرائيلي. وفي الاصلد امامات التي تلت ذلك، قُتل سبعة فلسطينيين وجرح مئتان وعشرون.

لم سمح باراك بالزيارة الشارونية التصدامية، ولم وجه مثل ذلك الرد العنيف؟ عندما انُخب رئيساً للوزراء في أيار ١٩٩٩، كانت سمعته أنه معتدل، ملتزم بمتابعة العمل باتفاقات أوسلو حتى النهاية. ومع انه وظّف الخطابية النمقة العبارة عن السلام فإن ما من فرق عملي ظهر بين سياساته وسياسات سلفه. لقد بذل تتناهاو كل ما في وسعه، عندما كان في السلطة، للمماطلة ونسف أي تنازلات للفلسطينيين. وفي حين نجح باراك في إعطاء الصورة المعاكسة، فإنه لم يتراجع حتى عن واحد في المئة من الأراضي الفلسطينية، كما أسهم على نحو هام في إلغاء المسؤوليات الإسرائيلية بموجب شروط اتفاقية أوسلو. مثلاً على ذلك، كان من المفترض إنجاز الوجهة الثالثة لانسحابات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية بحلول شهر أيار ١٩٩٩. وفي ذلك الوقت، كان من المفترض التخلي للفلسطينيين عن ستين في المئة من الضفة الغربية. وقد تجاهلت حكومتنا تتناهاو وباراك على السواء هذا الموعد النهائي.

ان تفحص تتناهاو وباراك في عصر ما بعد رابين يكشف في الواقع حكومة وحدة وطنية كلية الوجود، ملتزمة بالإبقاء على الموقف الراهن ضد تقديم أي تنازلات اضافية في الأراضي، مثلما حُصّ على ذلك شامير. في غضون ذلك، لم تخف على المساحة تلك السيطرة الإسرائيلية الجائرة على جوانب رئيسية من الحياة الفلسطينية. فما زال الفلسطينيون يكابدون الاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية، ونزع ملكية الأراضي للمصلحة العامة ومصادرة (غيرها)، وتوسيع رقعة المعابر والطرق الجانبية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، وعمليات الإزعاج الشديد والإذلال الوتيرية على العشرات من حواجز التفتيش الرئيسية، والقيود الصارمة على التنقل حتى الى مركزهم الثقافي والاقتصادي في القدس الشرقية، والسيطرة الإسرائيلية القاسية المتواصلة على موارد المياه، وإحباط الاقتصاد الفلسطيني. لقد توقع الفلسطينيون القليل من تتناهاو، وحصلوا على أقل من ذلك. لكن باراك تمكن من تحطيم آمالهم في الانتقال الى تقرير الصير، ونجح، فوق ذلك، في تأجيج الوضع وجعله مؤاتياً للانفجار والتشوش الكامل اللذين حدثا نتيجة ذلك منذ نهاية أيلول، ولا يزالان.

كالمعتاد، وعلى الرغم من القبضة الحديدية التي تقيها إسرائيل دوماً، فقد شهر بالفلسطينيين على أنهم المسؤولون عن العنف، ليس فقط من جانب الحزبيين في الجناح اليميني، وإنما أيضاً من أعضاء كثر في حركة السلام الإسرائيلية. ويمثل هذا التخطيط وتضعف المعنويات في صفوف اليسار تطوراً يُنذر بالشر، لأنه يعني ان أساليب باراك ساعدت في تمهيد الطريق نحو تأمين إجماع على العملية الضخمة لطرد العرب. وان حدث أي (ترحيل) عرقي جماعي مرة أخرى، فإن نحو أربعة ملايين فلسطيني، في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية وإسرائيل نفسها، سوف يكونون معرضين للخطر.

عمليات الطرد عام ١٩٤٨: غالباً ما يتحاشى المدافعون عن الصهيونية قضية طرد سبعمئة وخمسين ألف عربي من فلسطين السابقة في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالإشارة الى غزو خمسة جيوش عربية (من الأردن ومصر وسوريا والعراق ولبنان) يوم إعلان إسرائيل نفسها دولة في ١٤ أيار. وتتجاهل هذه الحجة، بتخطيط بارع، القتال الذي نشب بين السكان اليهود والعرب في فلسطين بعد فترة وجيزة من إقرار مشروع قرار التقسيم في الأمم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. ولأن القوات اليهودية في ذلك الوقت كانت أقوى من العرب بكثير وممتدة أكثر منهم، فقد نجح الإسرائيليون فعلياً في اكتساب كل الأراضي التي اقتطعها لهم قرار التقسيم، بحلول الإعلان عن الدولة الإسرائيلية. واكثر من ذلك، ان الصهيانية كانوا قد طردوا فعلاً ثلاثمئة وخمسين ألف فلسطيني قبل الغزو العربي. وفي الواقع ان جانباً كبيراً من سبب الغزو العربي كان الغضب في الشارع العربي من جراء التطهير العرقي الواسع النطاق الذي سبق ذلك. ووفقاً لما يقوله سيمحا فلايان، وهو مؤرخ يهودي «جديد» ينتمي الى المدرسة العاكفة جزئياً على تحطيم بعض الأساطير الموعز بها صهيونيا، والترتبطة بولادة إسرائيل، فان إعلان الدولة اليهودية كان عملاً أحادياً وغير قانوني. وكما فهم القادة اليهود جيداً، فإن من شأن إعلان الدولة الجديدة ان يتسبب بإشغال حرب. ورأى بن غوريون الحرب كمجازفة مدروسة تؤدي، في حال نجاحها، الى كسب المزيد من الأراضي للدولة الجديدة علاوة على الأجزاء التي خصصتها لهم الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن شأن الحرب أيضاً تحقيق الهدف الصهيوني بتخليص البلاد من مئات الألوف الآخرين من الفلسطينيين. ومع انتهاء القتال، كان الإسرائيليون قد حققوا عملياً كل أهداف حربهم.

على الرغم من طرد نحو سبعمئة وخمسين ألف فلسطيني في ١٩٤٨ - ١٩٤٩، فقد حصلت إسرائيل على دعم كامل من الولايات المتحدة. كذلك سهلت الولايات المتحدة انضمام إسرائيل الى الأمم المتحدة بناء على وعد، لم يُنجز قط، بسماع الدولة اليهودية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم.

ميزان القوى: كان الصراع العربي - الإسرائيلي دوماً، ولا يزال، نزاعاً بين شعبيين حول بلد صغير. وتاريخياً، في أوضاع تشهد صراعاً مماثلاً للسيطرة على الأرض، تطرد القوة الأقوى منافستها الأضعف. واذا استمرت السياسة الرفضية التي يروج لها شامير، فإن الأرض الواقعة حالياً تحت سيطرة الفلسطينيين سوف تكون الحد الأقصى على الاطلاق لما سيتمكنون من السيطرة عليه. وفيما تتصاعد الاحتجاجات الفلسطينية، يبدو من المحتمل ان تستمر مواقف الجانبين في التقاطب. ومن ثم فإن

التطور النهائي - طرد الفلسطينيين - قد يكون فقط مسألة ظرف وتوقيت. والمرجح ان يخلق الوضع التوسعي لإسرائيل الإجوء للحرب الإقليمية المقبلة، التي ألمح الكثيرون من المراقبين بالفعل الى أنها احتمال ممكن. واذا نشبت الحرب، فانها قد تزود الكواليس التي ربما ينفذ الإسرائيليون من ورائها عملية الاقتلاع الجماعي المقبل للفلسطينيين.

في الوقت الراهن، يبدو مرجحا الى أبعد حد ألا تؤدي الجولة الراهنة من القتال الى حرب كلية، إذ الحرب هي آخر ما تريده الحكومات العربية. ومع ذلك فان الإسرائيليين، الذين يصب الوقت في مصلحتهم، يستطعون الاستمرار في كونهم سادة الصبر. ففي استطاعتهم انتظار اللحظة المناسبة لتطبيق العمليات.

إبان كتابة هذه السطور، فيما تقترب من انتخابات السادس من شباط، وباراك متخلف عن شارون ينسب بارزة في استطلاعات الرأي، يبدو المستقبل محتكرا ويستحيل التكهّن به، مثل اي وقت مضى - (وبخاصة) ان سياسة الإدارة الأميركية الجديدة للرئيس جورج و. بوش بالنسبة الى الشرق ربما لم تُرسم بعد. ومن المفارقات ان وصول المتصلب أرييل شارون الى منصب رئيس وزراء إسرائيل قد يصبغ، بدل ان يسهل، تنفيذ خطط لعمليات الطرد الجماعي، لأنه هدف للانتقادات على نحو متكرر، وصقر رديء السمعة. وشارون، من ناحيته، ذكي بما يكفي كي يدرك البعد الذي يستطيع الذهاب اليه، وان في استطاعته تطبيق الاهداف الإسرائيلية وهو بعيد جدا عن الحرب. لكنه قد يجد - وهو الإنتهازي البارع - طريقة لتطبيق «الانتقال» (TRANSFER)، بالتعاقب.

ان قدرة الفلسطينيين على مضادة المخططات الإسرائيلية المحتملة لمستقبلهم محدودة بضعفهم في وجه القوة العسكرية الإسرائيلية، المدعومة من الولايات المتحدة بكل قواها. وبالنسبة الى القضايا الرئيسية لمصادرة الأراضي، وعودة اللاجئين، والتحكم بالتنقل والحدود، وأكثر من ذلك بكثير، فان الفلسطينيين لم يتمكنوا من تحقيق أي شيء تقريبا. لقد احتجوا وأوقعوا بعض الإصابات في بعض الأهداف العسكرية، بالإضافة الى بعض الإصابات في صفوف المدنيين، لكن من شأن هذه الإخيرة ان تعمل ضد الإصلاح الفلسطيني، لان الضحايا الإسرائيليين يخدمون هدف الإستشهاد الفوري ويعملون على تصعيد التوتر وتقويض الأمر الى قوى الانقسام والانفصال. فعندما تقع إصابات قاتلة بين الإسرائيليين، يجنح معسكر السلام الى الانحراف عن مساره، مرتبكا، وهمشا أكثر فأكثر. وبالفعل، فان هذا المزاج من خيبة الأمل وانعدام الاتجاه لدى اليسار قد يكون هو بالذات الانتصار الأعظم لباراك حتى الآن.

يحاول الكثيرون من المعتدلين واليساريين داخل إسرائيل وخارجها على السواء، إثبات ان الشعبين العربي واليهودي يشد الواحد منهما الى الآخر رباط لا يُفك من التقاربية الكائنية والحياة الاقتصادية وهلم جرا. ولذا فان من أفضل مصالح إسرائيل إيجاد حل سياسي عملي لمشكلة المشاركة في البلاد. والصيغة اليهودية لمثل هذه الأصوات هي أن «من مستقبل إسرائيل سوى السلام»، لكنه خطأ بالغ الاعتماد على النوايا الحسنة الإسرائيلية، او على الحس الإسرائيلي بالصلحة الذاتية، للتوصل الى تسوية قابلة للبقاء بين المجتمعين. ومرة أخرى، فان العبرة من التاريخ في هذا الصدد هي ان الجانب الأقوى يميل الى عدم تقديم تنازلات ملموسة ودائمة في الموارد النادرة للجانب الأضعف. ففي الأعوام الخمسين الماضية انتصر المتصلبون، المناصرون لقيام إسرائيل الكبرى، مرة بعد مرة، عبر نجاحهم في دفع الفلسطينيين عنوة الى مساحة طبيعية واقتصادية تزداد تقلصا وصعوبة. ومع الاستمرار في اعتصارهم، يستمر طرح السؤال المنذر بالسوء: الى أين يجبر الفلسطينيون على الذهاب؟

وفقا لما هي عليه الامور الآن، فإن الإسرائيليين هم وحدهم الذين لديهم القوة العسكرية والسياسية لفرض جوابهم عنوة.

ما العمل إذا؟ يقف الفلسطينيون على حبل مشدود لا يطاق، حيث يتوقع منهم التصرف على نحو معقول ومعتدل فيما أرضهم ومواردهم المائتة تُسرق منهم يوميا، واقتصادهم يُخنق. علاوة على ذلك، يبدو الخطر الذي يواجهونه اليوم وجوديا أكثر مما كان عليه إبان الانتفاضة الاولى، التي بدأت في كانون الأول ١٩٨٧. فقد أصاب تحطم وعود اتفاقات خيبة الأمل والاحباط، كما ان وجود عشرات الآلاف من الفلسطينيين، معظمهم من أفراد القوى الأمنية لعرفات، مزودين الآن برشاشات كلاشنيكوف وأسلحة خفيفة أخرى، قد يعمل ضد المصلحة الفلسطينية الأكبر. صحيح ان هذه الأسلحة ساعدت في كبح الجيش الإسرائيلي والمستوطنين احيانا عن إطلاق العنان لهياجهم وعنفهم. لكن وجود هذه الأسلحة يحد ذاته يتيح للإسرائيليين امكانية تصعيد العنف من خلال الرد على نحو غير متناسب بالصواريخ وقذائف الدبابات، وبالبروجيات المزودة بالصواريخ والرشاشات الثقيلة، وبفرق الغتيال، وبقناصة الجيش الذين يستهدفون رماة الحجارة. وقد توفر هذه الأسلحة ايضا الذريعة لقطائع آتية، أشد سوءا.

فضلا عن ذلك، يبدو من الواضح تماما ان الفلسطينيين يفتقرون الى القيادة الفعالة أكثر مما كانوا عليه في نهاية عام ١٩٨٧، عند بدء الانتفاضة الاولى. وكما أشار عدد من المعلقين فان الانتفاضة الراهنة هي احتجاج على عرفات واتفاقات أوسلو، و«عملية السلام»، بقدر ما هي احتجاج على الإسرائيليين. فقد فضح تاريخ فترة ما بعد أوسلو عرفات، مثلما لم يفضح قط من قبل، كآداة للاحتلال الإسرائيلي. وأظهر عرفات بوضوح أنه لا يقدر على الاتيان بأي غوث مجد آخر لشعبه، او انه لن يأتي بأي غوث آخر، أكثر من الانسحابات التي تحققت في فترة رابين. ويعاني الفلسطينيون على نحو مباشر من الفساد والإثراء في صفوف زبانية عرفات، ومن النزعة التسلطية القاسية لحكمه.

لم يفعل عرفات أي شيء تقريبا للاحتجاج على العمليات الإسرائيلية الجارية باستمرار لمصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، ولم يتذمر عندما فرضت اسرائيل على شعبه قيودا على التنقل والاستقلال. فالسيطرة الإسرائيلية على الحدود الفلسطينية والحوادث في وجه التجارة الفلسطينية تُعتبر شرا لا مفر منه. كذلك، لم يعد هناك اي أمل في الشارع الفلسطيني بأن القيادة الراهنة سوف تحسن هذه الأوضاع.

ان بعض الدروس من عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية في القرن العشرين تبدو واضحة، إذ غالبا ما يتطلب الأمر غطاء الحرب قبل التمكن من تنفيذ عمليات الإبعاد بالجملة. هكذا كان الوضع مع الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الأتراك، ومع محرقة هتلر، ومع التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة. وعلى نحو مماثل، كان على الإسرائيليين انتظار نشوب الحرب في نهاية عام ١٩٤٧، ومرة أخرى عام ١٩٦٧، قبل تمكنهم من إبعاد مئات الآلاف عنوة عن أوطانهم. والسبيل الوحيد لتمكين الفلسطينيين من البقاء في فلسطين السابقة بأعداد لها شأنها هو إيجاد طريقة لتصحيح ميزان القوى. وقد بُنيت هذا الأمر، او لا بُنيت، انه ممكن.

من الواضح ان الفلسطينيين يدركون ما لديهم من مصادر القوة. فقد تدبروا أمر بقائهم في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل، وزيادة عددهم الى نحو أربعة ملايين، في وجه خمسين عاما من الممارسات الصارخة للتمييز والاضطهاد. وسوف يُثبت الزمن ما إن كانت قوتهم كافية لإبقائهم على أرضهم. وثمة سلاح قد يكون في أيدي الفلسطينيين، وهو فهمهم ان الحرب هي عدوتهم. فقوتهم تكمن في قدرتهم على وقف اليد الإسرائيلية، عبر إشراك المجتمع الدولي. ولعل هذا الأمر يستمر في كونه كافيا، بحيث لن يضطر التاريخ لرواية القصة المساوية لاقتلاعهم مرة أخرى.

رونالد بلاير

## ترجمة وتقديم: غسان غصن

### «الحرب الصامتة» ..

كان اللقاء بين وزير الخارجية الأميركية كولن باول والروسية إيغور إيفانوف في القاهرة، بالغ الإيجابية من الناحية الشكلية، الى الحد الذي كاد يخفي حقيقة التوتر في العلاقات بين البلدين، والتي أعادت التذكير مرارا بأجواء «الحرب الباردة»، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. إلا أن واقع انعقاد اللقاء الأول بين مسؤولي السياسة الخارجية للبلدين في بلد آخر، هو مصر، يلفت الانتباه إلى درجة الاختلاف بينهما، خصوصا أن العديد من مسؤولي الإدارة الأميركية الجديدة، والذين هم من كبار محاربي «الحرب الباردة»، ما زالوا يتعاملون مع روسيا على أنها العدو الأول.

يذكر هذا بما قاله الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للأمين العام لحلف شمالي الأطلسي جورج روبرتسون لدى استقباله له مؤخرا في موسكو: «لقد أشرت في تصريحك إلى أن الحلف (الأطلسي) لا يرى أن روسيا عدو. إلا أن توسيع الحلف الدفاعي، إلى حدود روسيا، لا يمكن تفسيره بأي شيء آخر، إلا بأن هناك شعورا بالتهديد من جانب روسيا».

وبرغم المواقف الدبلوماسية الإيجابية التي ينتهجها إيفانوف، والتي تذكر بسياسات الزعيم السوفياتي الأخير ميخائيل غورباتشوف، إلا أن هناك قلقا شديدا في داخل الحكومة الروسية والمؤسسة العسكرية الروسية، من احتمال توسيع حلف شمالي الأطلسي، ليضم جمهوريات سوفياتية سابقة مثل ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، ما يجعل المدن الروسية الحيوية، في مدى طائرات حلف الأطلسي، الذي تقوده الولايات المتحدة، في خلال دقائق قليلة.

وبرغم أن الغارات الأميركية والبريطانية الأخيرة على العراق، أثار انتقادات قوية من جانب روسيا، خصوصا أنها في جانب منها، المتعلقة بتجاهل مجلس الأمن الدولي والدول التي لها مصالح قوية في العراق، تمس روسيا مباشرة، إلا أن الرئيس بوتين تجنب أن يؤدي ذلك الى أزمة في العلاقات، كما كان الحال في خلال أزمة كوسوفو، طبعاً مع فارق الأهمية بالنسبة إلى روسيا، بين العراق، وبين صربيا الحليفة والقريبة والسلافية.

ويبدو أن بوتين الذي يحتفظ بالكثير من معتقدات مرحلة الحرب الباردة، والذي عمل في الاستخبارات، غالبية حياته، يفضل الأساليب والسياسات الصامتة والأزمات الساكتة، على الضجيج الإعلامي، ربما لاعتقاده أن ذلك يتناسب أكثر، مع ظروف روسيا الحالية.

لأن المواقف والتصرّيات الدبلوماسية الإيجابية، يصعب أن تخفي حقيقة، ما يجري بين واشنطن وموسكو، خصوصا ان موسكو تشعر بقوة بحجم الهجوم عليها من جانب

الأميركيين سواء عبر محاولة إفقادها أوراقها العسكرية، بمشروعات مثل توسيع الأطلسي، والدرع الصاروخي، أو بمحاولة إفقادها نفوذها في بلدان بالغة الحيوية لصالحها الاقتصادية والسياسية.

ولابد من الانتباه إلى الدلالات وراء الزيارة التي قام بها بوتين إلى كوبا قبل أشهر، والتي أعادت لحم العلاقات مع الحليف الشيوعي الكوبي، وأكدت على اهتمام موسكو بالجزيرة التي لا تبعد سوى عشرات الكيلومترات عن الشاطئ الأميركي.

وربما كان اختيار الولايات المتحدة الكشف عن الجاسوس الروسي في جهاز الـ«أف بي آي» روبرت فيليب هانسين، قبل أيام من لقاء باول وإيفانوف، ومع بدايات انطلاق الإدارة الأميركية على صعيد السياسات الخارجية، والتوظيف الإعلامي الكبير للحدث، محاولة قوية للضغط على الروس، ومحاصرتهم إعلامياً وسياسياً، من أجل فرض أساليب عمل جديدة في العلاقات الثنائية معهم، خصوصاً أن الاستخبارات الأميركية كشفت أن الجاسوس، كان تحت المراقبة المشددة، بعد كشفه منذ أكثر من عام. وحسب أحد الخبراء الأميركيين فإنه «يمكن أن تلاحق جاسوسا لسنوات، وتختار الوقت المناسب لاعتقاله، ثم تقرر إلى أي مدى تريد جعل القضية عامة». وفي خطوة مشابهة جرى الكشف عن جاسوس روسي في السويد، قبل أيام من زيارة بوتين إلى استكهولم، لبحث التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وكان الروس قد اتهموا الغرب مراراً، بزيادة وتيرة التجسس، في داخل روسيا، وهو ما كان يعني أن شكلاً من أشكال الحرب الباردة بين الجانبين ما زال متواصلاً، وربما كان الاتهام الروسي للأميركيين في حادث غرق الغواصة «كورسك» أحد أبرز مظاهر هذه الحرب المستمرة..

## غسان محفل